



الانقلاب الرجعي، أسطورة الثورة المسروقة وخطر الاستبداد الجديد: قراءة جديدة لمهرداد درويش بور في ثورة 57

10 مرداد 1405

في هذا المقال، يعود مهرداد درويش بور، استناداً إلى إعادة نشر نص تحليلي كتب قبل 39 عاماً، للتأمل في ثورة 57 ليظهر أن فهم مأزق الجمهورية الإسلامية اليوم غير ممكن دون نقد منطق تلك الثورة الشعبي (البوبوليستي) والاستبدادي نفسه. ومن خلال رفض الروايتين المهيمنتين - إحداهما حنين الملكية وتحميل «جيل 57» المسؤولية بشكل كامل، والأخرى أسطورة «الثورة المجيدة المسروقة» - يصر الكاتب على رواية ثالثة تبحث، بالتزامن مع معارضتها منذ البداية لمشروع الحكومة الدينية، عن جذور الاستبداد في متن الثورة نفسها.

يصف الكاتب الثورة الإسلامية بأنها نموذج نادر لـ«ثورة رجعية»؛ ثورة جمعت بين النزعة الثورية والأصولية الدينية، فلم تقتصر على عدم توسيع الحرية والمساواة، بل أعادت المجتمع إلى الوراء في مجالات عديدة، رغم إحصائه لإنجازات مثل الإطاحة بالملكية المطلقة، وتسييس الجماهير بشكل أكبر، والحضور الأبرز للنساء. وهو يوضح كيف أن القيادة الكاريزمية لرجال الدين ومنصة ولاية الفقيه - القائمة على الشيوعية، كره النساء، معاداة الشيوعية، الشمولية، الشهادة، والدفاع عن الهياكل ما قبل الرأسمالية - قادت البلاد إلى الهاوية استمراريةً منطقيةً للشعارات نفسها لا خيانةً لها.

يُخصص جزء مهم من النص لنقد حصة القوى اليسارية وغيرها من المعارضة غير الإسلامية؛ حيث يعتبر درويش بور التداخلات الأيديولوجية (معاداة الإمبريالية ذات الطابع العرقي، الدفاع عن العلاقات التقليدية، الأبوية، الأيديولوجيا، ومعاداة الليبرالية السياسية) سبباً في التوافق غير المقصود مع الأصولية الإسلامية وتقويض إمكانية إيجاد بديل ديمقراطي. وفي الوقت نفسه، يهاجم تشويهات قوى اليمين التي تحاول، متجاهلة نأي قطاع من النشاط اليساريين بأنفسهم عن الثورة، تصوير الاستبداد السابق كبديل مشروع و«طبيعي».

في الختام، يحذر الكاتب من أنه اليوم أيضاً، في ظل انتفاضة يناير/كانون الثاني 2026 واهتراء حكم الفقهاء، فإن خطر ولادة استبداد جديد بوجه علماني ولكن بنفس منطق تركيز السلطة، النزعة الكاريزمية، الإقصاء، والانتقام هو خطر حقيقي تماماً، ما لم يُربط نقد الثورة الإسلامية بنقد جميع أشكال الاستبداد - الديني، الملكي، والأيديولوجي - والانفصال عن منطق الشعبوية والاستبداد. وهو يؤكد على ضرورة بناء بديل ديمقراطي، علماني، وقائم على العدالة، لا يكون إعادة إنتاج للاستبداد في ثوب جديد، بل يركز على تنظيم الشعب والتحرر من دائرة الاستبداد.

لمتابعة الاستدلالات، والأدلة التاريخية، والتفاصيل التحليلية، نوصي بقراءة النص الكامل لهذا المقال الممتع والمثير للتفكير على موقع راديو زمانه.